وقع على المبادرة الخليجية في الرياض بحضور خادم الحرمين

رئيس الجمهورية : نتطلع من الأشقاء والأصدقاء أن يراقبوا ويساعدوا ويشهدوا على التنفيذ

الأزمة توجت بفضيحة تفجير مسجد الرئاسة التي لا يرتكبها حتى الصهاينة

الأرواح أزهقت من أجل الوصول للسلطة.. ودعونا للشراكة منذ وقت مبكر

©Reuters

©Reuters

نشكر خادم الحرمين على احتضان اللقاء بين إخوة العمل السياسي باليمن

نحتاج إلى عشرات السنوات لإعادة بناء ما خلفته الأزمة الطاحنة

©Reuters

©Reuters

الرياض / سبأ :

برعاية أخوية حميمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وفي لقاء تاريخي جرت مساء أمس في القصر الملكي بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية الشقيقة مراسم الاحتفال بالتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

حيث قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالتوقيع على المبادرة الخليجية وذلك بحضور صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر وسفراء دول مجلس التعاون وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، وسفراء الاتحاد الأوروبي المعتمدين في اليمن.

وفي الحفل الذي افتتح بآي من الذكر الحكيم، ألقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كلمة قال فيها:

«اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أخي خادم الحرمين الشريفين على احتضانه هذا اللقاء بين الإخوة أطراف العمل السياسي في الجمهورية اليمنية».

وأضاف فخامته «لقد كان هذا الخلاف منذ عشرة أشهر مضت له تأثير كبير في المجال الثقافي وفي المجال التنموي وفي المجال السياسي ما أدى إلى تصدع في الوحدة الوطنية، وتدمير ما بني خلال السنوات الماضية في المجال التنموي، وفي مجال بناء الإنسان، ونحتاج إلى عشرات السنوات لإعادة بناء ما خلفته الأزمة الطاحنة».

وتابع قائلا « توجت هذه الأزمة بالمؤامرة الكبيرة واستطيع أن أقول الفضيحة التي حدثت في جامع دار الرئاسة بصنعاء..لقد كان الصهاينة أهون منا نحن في البلدان العربية والإسلامية عندما عقدوا العزم على تصفية الشيخ أحمد ياسين ولم يجرؤوا على قتله في الجامع بل تركوه حتى خرج فأقدموا على قتله، هؤلاء هم الصهاينة فما بالك نحن المسلمين والعرب والأشقاء، أن يصل هذا الحقد الدين وهذه الثقافة التي ليست من ثقافتنا لا في الأمة العربية ولا في الإسلام ولا في اليمن فحسب بل ثقافة دخيلة على وطننا العربي».

وأردف قائلا « وهي رياح هبت من المغرب العربي حتى وصلت إلى المشرق العربي وهي ثقافة تأثيرية وليست ثقافة براءمية أو أجندة خاصة بالمنطقة ولكن أجندة خارجية ننفذها نحن العرب والمسلمين».

فناشد لما حدث في اليمن وكنا نطمح إلى أن تتم التبادل السلمي للسلطة بطرق سلسة وديمقراطية عبر ما اخترناه لأنفسنا جميعا في عام 1990م وهي التعددية السياسية الحزبية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة هذا ما اخترناه نحن اليمنيين لأنفسنا في عام 1990م وتم الاستفتاء على هذا الدستور، وقد انتقلنا لمرتين في المشاركة في السلطة ولكن لشقائنا وإخواننا في المعارضة أبوا أن يشاركوا في السلطة وقالوا تركونا نخرج إلى المعارضة وقلنا لامانع، والا فنحن ما كنا نريد أن ننفرد بالسلطة على الإطلاق».

ومضى قائلا « كنا نريد أن يكونوا شركاء معنا على الرغم من أن دستور الجمهورية اليمنية يقول هناك تعددية سياسية وحزب الأغلبية هو الحاكم، وها نحن نلتف اليوم على الدستور ونعمل انقلابا منذ عشرة أشهر في الوطن، أزهقت فيها أرواح العشرات والمئات أكثر من ألف ومائة وخمسين قتيلا هذا من الجانب الرسمي من العسكريين الأمنيين والقوات المسلحة والمدنيين ولا حرج بسبب الوصول إلى السلطة في الوقت الذي لا نمانع ان نكون شركاء في السلطة لكن بطرق سلمية».

وقال فخامة الأخ رئيس الجمهورية، لما تتحدث اليوم الانتقال السلمي والسلس والديمقراطي للسلطة كيف نتحدث عن الانتقال السلمي والسلس للسلطة بعد أن أزهقت الأرواح ..ولماذا ما بدأنا من وقت مبكر قبل أن تزهق الأرواح ونبحث عن شراكة وها نحن اليوم نرحب بالشراكة مع إخواننا وأبناء جلدتنا في لإدارة شؤون البلاد وإعادة بناء ما خلفته الأزمة، وليس المهم هو التوقيع ولكن المهم هي حسن النوايا ،والبدء بعمل جاد ومخلص لشراكة حقيقية في إعادة بناء ما خلفته الأزمة خلال الأشهر الماضية».

وأضاف فخامته « نتطلع بكل ثقة إلى أن أشقائنا وفي المقدمة المملكة العربية السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وقادة مجلس التعاون الخليجي وكذلك الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة أن يراقبوا ويساعدوا ويشهدوا ،على سير تنفيذ هذه المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وتنفيذ ما نصت عليه هذه المبادرة».

وأختتم فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية كلمته قائلا« نحن نتطلع بكل ثقة إلى أن أشقائنا سيولون هذا الموضوع جل اهتمامهم ونحن سنكون متعاونين وأنا ساكون من المتعاونين الرئيسيين مع حكومة الائتلاف القادم التي يشارك فيها الإخوة في المعارضة والمؤتمر الشعبي العام ولحلفائه فشكرا لأخي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وأصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء على الاعداد لهذا الحفل البروتوكولي للتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية».

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود قد القى كلمة قال فيها :

«أخي فخامة الرئيس .. إخواني الأشقاء .. نرحب بكم في وطنكم المملكة العربية السعودية التي وفقها الرب جل جلاله من إخوتها في اليمن الشقيق ومع أشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي أن تحتفل اليوم بما وفقكم الله إليه من تحكيم للعقل ونبذ الفرقة وجمع الكلمة فقد زكى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بلادكم ووصفها بالإيمان والحكمة».

وأضاف «أيها الإخوة الكرام في اليمن الشقيق شعبا وحكومة اليوم نبدأ صفحة جديدة من تاريخكم تحتاج منكم البقظة وإدراك المصالح وتحقيق أهداف الحرية الخيرة دائما كما يحق لهن أن تستقيم دون مسؤولية فإن اختلف فإن النتيجة لذلك هي الفوضى في متاهات لايعلمها إلا الحق جل جلاله، ولا يكون ذلك إلا امتثالا لقوله الجليل (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) ، ولا يدفعكم الماضي إلى متاهات الظلام وتذكروا قوله تعالى (عفا الله عما سلف وما عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام)».

وتابع خادم الحرمين الشريفين قائلاً «أيها الإخوة الأشقاء سيبقى وطنكم المملكة العربية السعودية كما كان في الماضي عونا لكم بعد الله وهذا يستدعي منكم مواجهة التحديات القادمة بحكمة وصدق وشفافية ،وليكن طريقكم إلى ذلك الصبر والعمل وبدون ذلك لا مجال لتحقيق أماكم وطموحاتكم وأهدافكم النبيلة ،وختاما أقول قولي هذا وأدعوكم الى التمسك بقول الحق (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا)».

ثم ألقى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني كلمة قال فيها « إنها لحظة تاريخية فاصلة نلتقي فيها سويا هنا في المملكة العربية السعودية التي طالما احتضنت بكل الود والحب لقاءات المصالحة والوفاق بين الفرقاء. نلتقي في رعاية قائد حكيم طالما برهن على العام الفائت وغيرته وحبه لأمته العربية والإسلامية وكانت مساعيه الخيرة دائما كما يحقق الخير والعزة والمنعة لها.. نلتقي ليجمعنا هدف نبيل وقلوبنا تنبض بحب اليمن العزيز وشعبه الأصيل الكريم واكفنا مرفوعة الى المولى العزيز القدير بالشكر والحمد والثناء على ان وفق الجهود الخيرة لمجلس التعاون إلى هذه النهاية العظيمة التي نأمل ان توقف إراقة دماء الشعب اليمني الشقيق لينعم بالامن والاستقرار في ربوعه الغالية» .

وأضاف خادم الحرمين الشريفين» لقد كانت توجيهاتكم وإخوانكم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون حفظهم الله ورعاهم نابعة من حرصكم على وقف نزيف الدم بين الأشقاء اليمنيين والوصول إلى حل سلمي يحفظ لليمن ووحدته وامنه واستقراره ويحمي انجازاته ومكتسباته الحضارية»..

وتابع الزياني قائلا « وها نحن هنا نتوج تلك الجهود ونقطف ثمار ذلك العمل المخلص البناء بالتوقيع على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية وبهذه المناسبة لابد ان نذكر بالعرفان والتقدير المساعي الخيرة لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية أعضاء المجلس الوزاري لدول المجلس وتوجيهاتهم السديدة ومتابعتهم الحثيثة والجهود المخلصة التي بذلوها لأجل تحقيق هذا الانجاز التاريخي والشكر موصول أيضا الى الاخوة الاعزاء في الجمهورية اليمنية الشقيقة وفي مقدمتهم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء وفدي حزب المؤتمر الشعبي العام ولحلفائه واللقاء المشترك وشركائه وكافة الاخوة اليمنيين على دعمهم ومباركتهم الصادقة والمخلصة للمبادرة الخليجية وما أبدوه من تفهم وتجاوب لما لمسناه منهم من حرص بالغ للحفاظ على وحدة وامن واستقرار اليمن».

وعبر عن تطلعه إلى العمل سوياً في المرحلة المقبلة لكل ما من شأنه تحقيق الخير والنماء لليمن الشقيق وشعبه العظيم .. مشيدا بجهود الدول الصديقة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام ومبعوثه الخاص جمال بن عمر وسفراء دول مجلس التعاون في صنعاء على مساندتهم ودعمهم اللامحدود للمبادرة الخليجية وجهودهم المخلصة .. مثمنا جهود رجال الاعلام والصحافة وتفانيهم في أداء واجبهم الاعلامي الوطني والقومي .

من جهته عبر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر عن سعادته لهذه اللحظة.. مؤكدا مساندة الأمم المتحدة وبشكل قوي للمبادرة الخليجية.. وقال « وفي هذا الإطار عملنا بانسجام تام مع أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني للدفع بالعملية السياسية في اليمن من أجل تسوية سياسية مبنية على المبادرة الخليجية كما علمنا مع جميع الاطراف اليمنية ».مضيفا « أنا سعيد انه تم التوصل إلى هذا الاتفاق في هذا اليوم التاريخي والآن حان الوقت للعمل من اجل بناء واعمار اليمن وللمساهمة أيضا من اجل المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار وستبقى الامم المتحدة دائما تعمل جنبا بجنب مع مجلس التعاون الخليجي لما فيه مصلحة اليمن».

وعقب ذلك جرت مراسيم التوقيع على الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة، حيث قام بتوقيعها عن المؤتمر الشعبي العام ولحلفائه كل من:

الدكتور عبدالكريم الارياني والدكتورة أمة الرزاق علي حمد والدكتور أحمد عبيد بن دغر والدكتور وصخر الاكوع.

كما وقعها وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة، وعن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي السيد عبد الله بن زايد آل نهيان والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياني.

وفي ختام مراسيم التوقيع تحدث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود قائلا:» شكرا فخامة الرئيس ولله الحمد الليلة ليلة سعيدة ان شهدنا هذه الوجوه النبيلة لخدمة بلد عريق هو اليمن الشقيق واتمنى لهم التوفيق والنجاح وازالة كل حقد وان شاء الله ما في قلوبهم حقد ابدا.. لقد شهدت اعاما هم من شاء الله ما يعملون الا الخير لوطنهم ولاخوانهم ولعقيدتهم الاسلامية.. شكرا فخامة الرئيس».

©Reuters

خادم الحرمين : اليوم تبدأ صفحة جديدة من تاريخ اليمن

الزياني : الجهود الخليجية انتهت نهاية عظيمة نأمل أن توقف إراقة دماء

بن عمر : حان الوقت للعمل من أجل بناء وإعمار اليمن

14 أكتوبر تنشر نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية

الجزء الأول - المقدمة

1. يدرك الطرفان:

*. أن المأزق الذي وصلت إليه عملية الانتقال السياسي قد زاد من تفاقم الاوضاع السياسية والاقتصادية والانسانية والأمنية التي لا تزال تتدهور بسرعة فيما يعاني الشعب اليمني مصاعب جمة.

*. أن لشعبنا، بما فيه الشباب، تطلعات مشروعة إلى التغيير.

*. أن هذا الوضع يتطلب وفاء جميع الأطراف السياسية بمسؤولياتها تجاه الشعب، عبر التنفيذ الفوري لمسار واضح للانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد في اليمن.

2. ويعرب الطرفان عن بالغ تقديرهما للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام والأمين العام للأمم المتحدة عن طريق مستشاره الخاص وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الاتفاق المتعلق بعملية الانتقال السلمي للسلطة، ويعتمدان هذه الآلية على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي بما يتفق كليا مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2014 لعام (2011).

3. وتنطبق التعاريف التالية فيما يتعلق بهذا الاتفاق:

*. يشير مصطلح (مبادرة مجلس التعاون الخليجي) إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية في صيغتها المؤرخة 22-21 ايار/ مأيو 2011م.

*. يشير مصطلح (الطرفان) إلى التحالف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) كأحد الطرفين، وإلى المجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركائه).

4. يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية والية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة.

الجزء الثاني – الفترة الانتقالية

5. يعتبر الجانبان أن الرئيس قد فوض نائب الرئيس؛ بموجب المرسوم الرئاسي رقم (24) لعام 2011، تفويضا لا رجعة فيه، الصلاحيات الرئاسية اللازمة للتفاوض بشأن هذه الآلية وتوقيعها وإنفاذها إلى جانب جميع الصلاحيات الدستورية المتصلة بتنفيذها ومتابعتها ومنذ الصلاحيات لتشمل الدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة، وجميع القرارات اللازمة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك تنصيب أعضائها وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في هذه الآية.

6. وتنفذ الفترة الانتقالية على النحو التالي:

*. وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2014 لعام 2011 الذي يلاحظ التزام رئيس اليمن بالتوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويشجعه هو أو من أذن له بالتصرف بأسمه على القيام بذلك وعلى إجراء تسوية سياسية تستند إليها ووفقا للمرسوم الرئاسي رقم (24) السنه الحالية 2011، سيوقع الرئيس أو نائب الرئيس نيابة عنه على مبادرة مجلس التعاون الخليجي بالتزامن مع توقيع الجانبين لهذه الآية.

*. بالتزامن مع توقيع هذه الآلية، وعملا بمقتضى الصلاحيات المخولة له من الرئيس بموجب المرسوم الرئاسي رقم (24) للسنة الحالية 2011، سيصدر نائب الرئيس مرسوما يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوما من تاريخ بدء نفاذ هذه الآلية، ووفقا للأحكام ذات الصلة من الدستور، سيبدأ نفاذ المرسوم قبل 60 يوما من إجراء الانتخابات: (مشروع نص المرسوم مرفق بهذه الآلية).

*. أولى مهام الحكومة الجديدة بمجرد التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل الرئيس أو نائبه وعلى هذه الآلية من قبل جميع الأطراف ووفقا لهذه الفقرة وصدور المرسوم المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ).

7. تبدأ الفترة الانتقالية مع بدء نفاذ هذه الآلية.. وتتألف الفترة الانتقالية بعد ذلك من مرحلتين:

*. تبدأ المرحلة الأولى مع بدء نفاذ هذه الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس بعد إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة؛

*. تبدأ المرحلة الثانية ومدتها عامان مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

8. يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى والى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر ويكون ما يقرره ملزما للطرفين.

9. سيتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي هذه الآلية.

الجزء الثالث – المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية

تشكيل حكومة الوفاق الوطني:

10. فور التوقيع على المبادرة الخليجية والية تنفيذها تسمي المعارضة مرشحها لرئاسة الوزراء الذي يكلفه نائب الرئيس من خلال قرار رئاسي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ويتم تشكيل الحكومة في فترة أقصاها 14 يوما من تاريخ التكليف ويصدر بها قرار جمهوري يوقع عليه نائب الرئيس ورئيس الوزراء:

*. تتألف حكومة الوفاق الوطني من 50 في المائة لكل طرف مع وجوب مراعاة تمثيل المرأة فيها.. وما يتعلق بتقسيم الحقائب الوزارية يقوم أحد الطرفين بإعداد قائمتين بالوزارات تسلم للطرف الآخر الذي يكون له حق اختيار إحدى القائمتين.

*. يسمي رئيس الوزراء المكلف أعضاء الحكومة كما هو مقترح من الطرفين.. ويقوم نائب الرئيس بعد ذلك بإصدار مرسوم يتضمن أعضاء الحكومة المتفق عليهم على أن يكون المرشحون على درجة عالية من النزاهة والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

11. يـؤدي أعضاء حكومة الوفاق الوطني اليمين الدستورية أمام نائب الرئيس وفي غضون عشرة أيام تقوم الحكومة بتقديم برنامجها لمجلس النواب لمنحها الثقة خلال خمسة أيام.

سير أعمال حكومة الوفاق الوطني

12. تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء.. وإذا لم يكن التوافق الكامل موجودا بشأن أي قضية يتشاور رئيس الوزراء ونائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة للتوصل إلى توافق، وفي حال تعذر التوافق بينهما يتخذ نائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة القرار النهائي.

13. تقوم حكومة الوفاق الوطني مباشرة بعد تشكيلها بما يلي:

*. اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتشاور مع سائر الجهات المعنية الأخرى، لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني، وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها، وضمان حرية التنقل للجميع في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين وغير ذلك من التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة؛

*. تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة إليها؛

*. إصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للإلتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

*. إصدار تعليمات قانونية وإدارية محددة إلى النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون والأمن للتصرف وفقا للقانون والمعايير الدولية، وإطلاق سراح الذين احتجزوا بصفة غير قانونية.

*. تلتزم حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.

صلاحيات نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني

14. في تنفيذ هذه الآلية، يمارس نائب الرئيس إضافة إلى صلاحياته التي تخص منصبه الصلاحيات الدستورية التالية:

1. الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

2. ممارسة جميع مهام الرئيس المتصلة بمجلس النواب.

3. اعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني في المرحلة الأولى وتنصيبها.

4. جميع المسائل المتصلة بمهام لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

5. ادارة العلاقات الخارجية إلى المدى الضروري لتنفيذ هذه الآلية.

6. اصدار المراسيم اللازمة لتنفيذ هذه الآلية.

15. في المرحلة الأولى، يمارس نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية ويشمل ذلك تنفيذ كل ما يتعلق بهذا الاتفاق بما في ذلك النقاط التالية جنبا إلى جنب مع مجلس النواب حسب الاقتضاء:

*. وضع وتنفيذ برنامج أولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن.

*. تنسيق العلاقات عبر الجهات المانحة في المجال الانمائي.

*. إصلاح المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.

*. الموافقة على ميزانية مؤقتة والإشراف على إدارة جميع جوانب مالية الدولة وضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.

16 - اتخاذ الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية خلال 90 يوما من بدء نفاذ هذه الآلية.

17 - إنشاء الهيئات التالية حسب ما تنص عليه هذه الآلية:

1 - لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

2 - مؤتمر الحوار الوطني.

*. عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتولي نائب الرئيس تشكيل الحكومة لجنة اتصال تتولى وبشكل فعال التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الاطراف وباقي أنحاء اليمن لنشر وشرح تفاصيل هذا الاتفاق واطلاق نقاش مفتوح حول مستقبل البلاد الذي سيتواصل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل واشراك الشباب في تقرير مستقبل الحياة السياسية.

لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار

16 - في غضون 5 أيام من بدء نفاذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والية تنفيذها، يقوم نائب الرئيس خلال المرحلة الانتقالية الأولى بتشكيل ورئاسة لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعمل هذه اللجنة لضمان:

*. إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابة.

*. إنهاء جميع النزاعات المسلحة.

*. عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من المليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية.

*. إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات.

*. إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

*. أية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلحة في اليمن.

17 - تقوم لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال بتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.

الانتخابات الرئاسية المبكرة:

20 - تعقد انتخابات رئاسية مبكرة وفقاً للأحكام التالية:

*. تجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة في فترة أقصاها 90 يوما من تاريخ التوقيع إلى المبادرة الخليجية والية تنفيذها.

*. تجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة لمنصب الرئيس في ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت اشرافها باستخدام سجل الناخبين الحالي وذلك بصورة استثنائية، ويحق لأي مواطن ذكرا كان أم أنثى بلغ السن القانونية للانتخاب ويمكنة اثبات ذلك استنادا الى وثيقة رسمية، من قبيل شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية الوطنية، حق الانتخاب استنادا الى هذه الوثيقة.

*. يلتزم الطرفان في هذه الاتفاقية بعدم ترشيح أي شخص لخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي.

*. يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توفير المساعدة الانتخابية وتنسيقها للمساعدة في كفالة إجراء الانتخابات بصورة منظمة وفي أوانها.

التوقيعات والتواريخ:

*. عملية صياغة الدستور، بما في ذلك انشاء لجنة لصياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها.

*. الاصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

*. يقف الحوار امام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

*. النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.

*. اتخاذ خطوات للمضي قدما نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بما في ذلك اصلاح الخدمة المدنية والقضاء والادارة المحلية.

*. اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالح الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الانسان والقانون الانساني مستقبلا.

*. اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الاطفال والنهوض بالمرأة.

*. الاسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

اللجنة الدستورية

22 – تنشأ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني في مدة أقصاها ستة أشهر وتكون مهمتها صياغة مشروع دستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أنشائها، وتقوم اللجنة باقتراح الخطوات الضرورية لمناقشة مشروع الدستور والاستفتاء عليه لضمان مشاركة شعبية واسعة وشفافة.

إدارة الانتخابات في ظل الدستور الجديد

23 - خلال ثلاثة أشهر من اعتماد الدستور الجديد، سيعتمد البرلمان قانونا لإجراء انتخابات وطنية برلمانية، وكذلك انتخابات رئاسية اذا كان الدستور ينص على ذلك. وسيعاد تشكيل اللجنة العليا لشؤون الانتخابات والاستفتاء وإعادة بناء السجل الانتخابي الجديد وفقا لما يتطلبه هذا القانون، وسيخضع هذا القانون لاستعراض لاحق من قبل البرلمان المنتخب حديثاً.

24 – ستنتهي مدة ولاية الرئيس المنتخب وفقاً للفقرة 7 من هذه الآلية لدى تنصيب الرئيس الجديد المنتخب حسب الأصول ووفقا للدستور الجديد.

الجزء الخامس – تسوية المنازعات

25 - في غضون 15 يوما من دخول مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والية تنفيذها حيز التنفيذ، ينشئ نائب الرئيس ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني المكلف لجنة التفسير لتكون مرجعية للطرفين لحل أي خلاف في تفسير المبادرة الخليجية والآلية.

الجزء السادس – الأحكام الختامية

26 - تمثل المرأة تمثيلاً مناسباً في جميع المؤسسات التي جرت الاشارة إليها في هذه الآلية.

27 - ستوفر الحكومة التمويل الكافي للمؤسسات والنشاطات التي يتم إنشاؤها وفق هذه الآلية.

28 - ضماناً للتنفيذ الفعال لهذه الآلية، يدعو الطرفان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس الأمن الدولي إلى دعم تنفيذها ويطلبان دعم دول مجلس التعاون الخليجي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء في تنفيذ المبادرة الخليجية وهذه الآلية.

29 - دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة المستمرة بالتعاون مع الوكالات الاخرى من اجل تنفيذ هذا الاتفاق، ويطلب منه ايضا تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتنفيذ المبادرة وآليتها.

30 - يحضر التوقيع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي والأمين العام للأمم المتحدة أو من يمثلهم وممثلو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية.

*. عملية صياغة الدستور، بما في ذلك انشاء لجنة لصياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها.

*. الاصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

*. يقف الحوار امام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

*. النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.

*. اتخاذ خطوات للمضي قدما نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بما في ذلك اصلاح الخدمة المدنية والقضاء والادارة المحلية.

*. اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالح الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الانسان والقانون الانساني مستقبلا.

*. اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الاطفال والنهوض بالمرأة.

*. الاسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

اللجنة الدستورية

22 – تنشأ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني في مدة أقصاها ستة أشهر وتكون مهمتها صياغة مشروع دستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أنشائها، وتقوم اللجنة باقتراح الخطوات الضرورية لمناقشة مشروع الدستور والاستفتاء عليه لضمان مشاركة شعبية واسعة وشفافة.

إدارة الانتخابات في ظل الدستور الجديد

23 - خلال ثلاثة أشهر من اعتماد الدستور الجديد، سيعتمد البرلمان قانونا لإجراء انتخابات وطنية برلمانية، وكذلك انتخابات رئاسية اذا كان الدستور ينص على ذلك. وسيعاد تشكيل اللجنة العليا لشؤون الانتخابات والاستفتاء وإعادة بناء السجل الانتخابي الجديد وفقا لما يتطلبه هذا القانون، وسيخضع هذا القانون لاستعراض لاحق من قبل البرلمان المنتخب حديثاً.

24 – ستنتهي مدة ولاية الرئيس المنتخب وفقاً للفقرة 7 من هذه الآلية لدى تنصيب الرئيس الجديد المنتخب حسب الأصول ووفقا للدستور الجديد.

الجزء الخامس – تسوية المنازعات

25 - في غضون 15 يوما من دخول مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والية تنفيذها حيز التنفيذ، ينشئ نائب الرئيس ورئيس وزراء حكومة الوفاق الو